

حول التعويضات في الحرب العراقية - الإيرانية

عبد الواحد الجصاني

باحث عراقي.

بتاريخ ٢٧ / ٥ / ٢٠٠٦ سلم وزير الخارجية الإيراني الى وزير خارجية حكومة العراق، المنشأة تحت الاحتلال، ملفاً يحتوي لائحة اتهام ضد الرئيس صدام حسين وقيادة العراق الشرعية، لتقدم إلى المحكمة الجنائية العراقية العليا، بهدف تجريم العراق بتهمة شن حرب على إيران. تسعى إيران من خلال هذه الخطوة إلى تثبيت مسؤولية العراق عن الحرب العراقية - الإيرانية تمهيداً لمطالبته بتعويضات كبيرة أو الاستيلاء على حقول نفطية في جنوبه، ومنها حقل مجنون النفطي.

إن الوثيقة الأساسية التي تستند إليها إيران في دعاوها حول مسؤولية العراق عن الصراع، هي رسالة الأمين العام للأمم المتحدة خافيير بيريز دي كويلار الى رئيس مجلس الأمن المؤرخة في ٩ / ١٢ / ١٩٩١ والتي جاء فيها (إن الهجوم على إيران يوم ٢٢ / ٩ / ١٩٨٠ لا يمكن تبريره في إطار ميثاق الأمم المتحدة، أو أية قواعد، أو مبادئ معترف بها في القانون الدولي، أو أية مبادئ أخلاقية دولية، وهو ينطوي على المسؤولية عن الصراع) (وثيقة الأمم المتحدة S/23273).

ولو عدنا الى الوقائع، لتبين أن رسالة دي كويلار هذه، كانت الثمن الذي قبضته إيران في صفقة عقدتها مع الولايات المتحدة بوساطة الأمم المتحدة. صفقة تنتهك ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وأية مبادئ أخلاقية دولية، وتجلب العار لكل من شارك فيها. جوهر الصفقة هو الإفراج عن الرهائن المدنيين الأمريكيين الذين اختطفتهم تنظيمات تابعة لحزب الله في لبنان خلال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٨٨ مقابل توجيه الأمين العام للأمم المتحدة رسالة الى مجلس الأمن يحمل فيها العراق مسؤولية شن الحرب على إيران تحت غطاء تنفيذ الفقرة السادسة من قرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) التي تقول «يطلب إلى الأمين العام أن يستطلع، بالتشاور مع إيران والعراق، مسألة تكليف هيئة محايدة التحقيق في المسؤولية عن الصراع، وأن يقدم تقريراً إلى مجلس الأمن في أقرب وقت ممكن»^(١).

(١) إن تفاصيل هذه الصفقة مثبتة بالوقائع والأسماء في مذكرات وكيل الأمين العام للأمم المتحدة =

يستعرض وكيل الأمين العام للأمم المتحدة السيد جياندومينيكو بيكو في مذكراته بإسهاب تفاصيل المحادثات السرية الطويلة والمضنية التي أجراها خلال الفترة ١٩٨٨ - ١٩٩١ مع الجانب الإيراني بدءاً بالرئيس رفسنجاني ووزير الخارجية ولايتي ومندوب إيران لدى المقر الأوروبي للأمم المتحدة سايروس ناصري ومندوب إيران لدى الأمم المتحدة كمال خرازي ونائبه السفير جواد ظريف، إضافة إلى سفيرتي إيران في دمشق (أخطري) وفي بيروت (زمانيان) اللذين هيئا له لقاءاته بالخاطفين. كما يستعرض السيد بيكو في مذكراته كيف تغيرت مطالب إيران، مقابل إطلاق الرهائن الأمريكيين في لبنان، حسب تغير الظروف. كانت خلال الحرب العراقية - الإيرانية تركيز على الحصول على الأسلحة وقطع غيارها من أمريكا وإسرائيل والتي عرفت فيما بعد بفضيحة إيران غيت. وبعد وقف إطلاق النار في ٨/٨/١٩٨٨ أصبح طلب إيران العاجل من أمريكا هو دعوة العراق إلى الموافقة على اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ التي ألغاهما العراق عام ١٩٨٠ بسبب تدخل إيران في شؤون العراق الداخلية وإطلاق سراح عناصر (الدعوة الإسلامية) الذين قاموا بتفجيرات في الكويت عام ١٩٨٣ وإطلاق الأرصادة الإيرانية المجمدة في أمريكا. وبعد دخول القوات العراقية الكويت وانفتاح المواجهة الأمريكية - العراقية على كل الجبهات، وجدت إيران الفرصة سانحة لرفع سقف مطالبها، فطالبت باستخدام الفقرة السادسة من القرار ٥٩٨ (١٩٨٧) لإدانة العراق واعتباره مسؤولاً عن شن الحرب على إيران. ووافق الأمريكيان وتمت الصفقة وأطلق سراح الرهائن الأمريكيين جميعاً. وبعد إطلاق سراحهم وجه الأمين العام للأمم المتحدة في ٩/١٢/١٩٩١ رسالة إلى مجلس الأمن يبلغه فيها أن العراق يتحمل مسؤولية الحرب العراقية - الإيرانية. وجدير بالذكر أن هذه الصفقة السرية جرت تحت غطاء سعي الأمم المتحدة إلى تحقيق تبادل الأسرى بين لبنان وإسرائيل. وكان الخاطفون يطالبون بإطلاق سراح السجناء اللبنانيين في إسرائيل (٦٠٠ أسير) والشيخ عبد الكريم عبيد بالذات. إلا أن الصفقة انتهت بإطلاق واحد وتسعين منهم فقط ولم يكن الشيخ عبيد من بينهم. كما إن السيد بيكو وعد إيران بأن تكون الصفقة مدخلاً لتحسين العلاقة بينها وبين أمريكا، لكن الأمريكيان رفضوا ذلك بعد إطلاق آخر رهينة أمريكي.

أولاً: استعراض موجز لما جاء في مذكرات بيكو

١ - يقول بيكو إن الشيخ محمد حسين فضل الله بعد عودته من النجف إلى لبنان أنشأ حركة الدعوة الإسلامية في لبنان والتي ولد من رحمها حزب الله عام ١٩٨٢. وإن أعضاء لبنانيين من هذه الحركة قاموا في الثاني عشر من كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ بسلسلة تفجيرات في الكويت بهدف معاقبة الكويت على دعمها العراق في حربه ضد إيران، والقي القبض عليهم، وكان عددهم ١٧ شخصاً وحكموا بالإعدام ثم خفف إلى السجن المؤبد. ومن هنا برزت فكرة اختطاف مواطنين غربيين، وبالذات أمريكيين، في لبنان لكي تضغط حكوماتهم على الكويت

لإطلاق السبعة عشر المسجونين لديها (ص ١٢١). وبعد بدء عمليات اختطاف الغربيين في لبنان وعرض مبادلتهم بالسبعة عشر سجيناً في الكويت، لم تستجب الولايات المتحدة ولا الكويت لهذا الطلب. ويضيف أنه شخصياً تجاهل هذا الطلب، لأنه لا يستحق النظر فيه (ص ١٢٥).

٢ - ويقول بيكو إنه خلال عمله ضمن فريق الأمم المتحدة لإنهاء الحرب العراقية - الإيرانية بدأ بإثارة موضوع الرهائن الغربيين في لبنان مع المسؤولين الإيرانيين لعلهم أن الرابط الأيديولوجي بين الثورة الإيرانية والمجموعات اللبنانية التي أعلنت مسؤوليتها عن خطف الرهائن لم يعد سراً، لكن المسؤولين الإيرانيين استمروا سنوات في إبلاغه أن حكومتهم لا علاقة لها بهذه المجموعات. وفي عام ١٩٨٩ عندما بدأوا بالتفاوض معه حول الرهائن اعتذروا له عن موقفهم السابق، وقالوا: إن سببه

الوقائع القانونية حمّل إيران مسؤولية شنّ الحرب كونها الطرف الذي بدأ الأعمال العدائية.

أن الظروف لم تكن ناضجة لبحث الموضوع. وأضاف، في نهاية عام ١٩٨٨ خولني الأمين العام بعد أن أخذ موافقة الأمريكيان، أن أتصل بالإيرانيين طلباً لمساعدتهم في إطلاق سراح الرهائن الأمريكيان في لبنان. وكان أول اتصال لي يوم ١٤/٣/١٩٨٩ مع سايروس ناصري سفير إيران لدى المكتب الأوروبي للأمم المتحدة في جنيف، وطلبت منه أن التقى بالرهائن لأطمئن على صحتهم وأن التقى الخاطفين لأتعرف إلى مطالبهم وأكون وسيطاً لهم (ص ٩٩ - ١٠٠).

٣ - وفي ٢٣/٤/١٩٨٩ التقى الأمين العام للأمم المتحدة (ديكيولار) في نيويورك وزير الخارجية الإيراني ولايتي وعرض مقترح الوساطة الذي قدمه بيكو لسايروس ناصري ووعد ولايتي بدراسة الطلب. وأضاف أن بعض اللبنانيين أخبروه أن الرهينة الأمريكي هيجينس (ضابط أمريكي يعمل في قوات الأمم المتحدة في لبنان - يونيفيل) قتل في تموز/يوليو ١٩٨٨ رداً على اسقاط الأمريكيان طائرة مدنية إيرانية فوق مضيق هرمز (ص ١٠٦).

٤ - وفي ٣٠/٥/١٩٨٩ وخلال زيارة السيد بيكو طهران، لمتابعة مواضيع تتعلق بأفغانستان، أخبره وزير الخارجية الإيراني ولايتي أن الخاطفين يريدون لقاءه في دمشق، لكنه لم يحدد موعداً للقاء (ص ١٠٧).

٥ - وفي ١٧/٨/١٩٨٩ أبلغ ولايتي وزير خارجية باكستان أنه مستعد للمساعدة في إطلاق سراح الرهائن الغربيين في لبنان مقابل قيام الولايات المتحدة ببعض الخطوات تثبت من خلالها أنها لم تعد معادية لإيران.

وبعد ذلك بعبدة أيام أرسل الرئيس بوش (الأب) مستشاره للأمن القومي السيد سكوكروفت الى نيويورك، وأبلغ ديكيولار أن بوش مستعد لخطوات متبادلة مع إيران للتخفيف من حدة التوتر بين البلدين وبما يسمح بإطلاق الرهائن (ص ١١٠).

٦ - واستناداً إلى هذا اللقاء، ذهب بيكو الى طهران والتقى الرئيس رفسنجاني يوم ٢٥/٨/١٩٨٩ ونقل إليه رسالة بوش (الأب) في الرغبة بتحسين العلاقات بين البلدين، وإن بوش

يريد إطلاق الرهائن الأمريكيين في لبنان، وسيستخذ في المقابل إجراء بشأن الأموال الإيرانية المجمدة في الولايات المتحدة ومبادرات أخرى استناداً إلى المبدأ الذي أعلنه يوم تنصيبه وهو أن النيات الحسنة تستجلب نيات حسنة. أجاب رفسنجاني أن علاقات بلاده انقطعت مع الخاطفين منذ فترة وهم ليسوا من جماعة حزب الله التقليديين، وأن بلاده أجرت الاتصال بهم سابقاً بناء على طلب ماكفرلن (مستشار الأمن القومي الأمريكي الذي زار طهران سراً عام ١٩٨٥ لترتيب الصفقة التي عرفت لاحقاً بفضيحة إيران غيت) ولكن بعد أن لم يف الأمريكيان بوعودهم إنزعجت هذه الجماعات، ومن الصعب أن نعيد الاتصال بهم. وأضاف رفسنجاني إن الخاطفين يريدون أولاً إطلاق سراح الشيخ عبيد (خطفته إسرائيل من جنوب لبنان يوم ٢٨/٧/١٩٨٩) كما إن أمريكا جمدت أرصدتنا بلا أساس قانوني، ومع ذلك، نريدنا أن نتدخل في قضية لا مصلحة لنا في التدخل فيها، ونحن، مثل الرئيس بوش، لدينا مشاغل داخلية وعلى الأمريكيان أن لا ينتظروا منا شيئاً مقابل إطلاق أرصدتنا، ولكي نساعد أمريكا فعليها تقديم مبادرات حُسن نية، ومن ذلك أن عليهم إيقاف عدائهم غير المبرر لنا (ص ١١٢ - ١١٤).

٧ - وفي قمة بلغراد لحركة عدم الانحياز في أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ التقى ديكيولار وزير خارجية إيران ولايتي الذي طلب أن ترفع الولايات المتحدة، كخطوة أولى، التجميد عن ١٠ في المئة من الأرصدة الإيرانية. ثم بعد عدة أسابيع طلب ولايتي من ديكيولار أن تدفع أمريكا تعويضات لركاب الطائرة المدنية الإيرانية التي أسقطت فوق الخليج عام ١٩٨٨ (ص ١١٨).

٨ - خلال مشاركة الرئيس بوش (الأب) في أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ أبلغ ديكيولار أنه علم بعرض ولايتي إطلاق ١٠ في المئة من أرصدة إيران المجمدة ولم يعلق عليه. وبعد ذلك بأيام أي في ١٩/٩/١٩٨٩ أبلغ جيمس بيكر ديكيولار أن بلاده لن تجيب على رسالة رفسنجاني حتى لا تبدو الولايات المتحدة متعطشة للتعامل مع إيران (ص ١١٥).

٩ - وفي بداية عام ١٩٩٠ عين كمال خرازي مندوباً دائماً لإيران لدى الأمم المتحدة وأبلغ بيكو أن شروط إيران للتوسط في موضوع إطلاق الرهائن في لبنان هي رفع التجميد عن الأرصدة الإيرانية ودعم أمريكا اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ وحث العراق على الإنسحاب من بعض الأراضي الإيرانية التي لا يزال يحتلها (ص ١١٨).

١٠ - ويقول بيكو: «أغنانا النظام العراقي عن مناقشة طلبات إيران، ففي الثاني من آب/أغسطس ١٩٩٠ دخلت القوات العراقية الكويت وحررت جميع السجناء ومن ضمنهم السبعة عشر الذين قاموا بتفجيرات الكويت. ثم فاجأنا صدام من جديد بقبوله في ١٥ آب/أغسطس ١٩٩٠ اتفاقية الجزائر» (ص ١٢٥).

١١ - ويذكر بيكو أن عدد الرهائن في نهاية آب/أغسطس ١٩٩٠ كان ستة أمريكيين وبريطانيين وألمانيين، ويستعرض أسماء الرهائن الأمريكيين وهم مدنيون: موفد الكنيسة الأنجليكانية (تيري ويت) الذي توسط لإطلاق الرهائن ومراسلو صحف وأساتذة جامعة.. أما الألمانيان فقد كانا رهينتين لدى أسرة حمادي لمبادلتهما بإثنين من هذه الأسرة محتجزين في

ألمانيا: الأول عن إختطاف طائرة (TWA) عام ١٩٨٥ والثاني عن تهريب متفجرات إلى ألمانيا (ص ١٤٨).

١٢ - وفي أواسط شباط/فبراير ١٩٩١ قام السفير كمال خرازي بإبلاغ بيكو أنه يسعى إلى ترتيب لقاء له مع الشيخ فضل الله. وفي ١٣/٤/١٩٩١ سافر بيكو إلى طهران لترتيب موضوع اللقاء حيث التقى بوكيل الخارجية الإيراني ومنها إلى دمشق، ومن دمشق إلى بيروت. ويضيف «في بيروت التقى الشيخ فضل الله، الذي يسمونه خميني لبنان وهو الأب الروحي لحزب الله. وعبر الشيخ فضل الله عن أمله في أن تتحسن العلاقة بين أمريكا وإيران وقال إنه ليس صاحب قرار في موضوع الأسرى، لكنه مستعد للمساعدة، وأكد أن خطف الرهائن يتعارض مع عقيدته الإسلامية، وأثنى على دور الأمم المتحدة، وقال إن دورها يحفظ ماء الوجه للجميع، ولا يعطي انطباعاً بأن هناك صفقة ما» (ص ١٣٩ - ١٤٢). وجدير بالذكر أن رأي السيد فضل الله هذا هو رأي سكوكروفت نفسه الذي كان يلح على أن تظهر الأمم المتحدة أنها تسعى لتبادل الأسرى بين لبنان وإسرائيل حتى لا يبدو أن هناك صفقة تجري على حساب الرهائن ولكي لا تتعامل أمريكا مباشرة مع إرهابيين (ص ١٤٩).

١٣ - يقول بيكو إنه كان يضغط على الإيرانيين وعلى الخاطفين للإسراع في إنجاز الصفقة قبل نهاية عام ١٩٩١ موعد ترك ديكويلار منصبه كأمين عام للأمم المتحدة.

١٤ - التقى بيكو السفير جواد ظريف في ٢٧ تموز/ يوليو ١٩٩١ الذي أبلغه إن حكومته تتحرك بسرعة لمساعدة الأمين العام في غلق ملف الرهائن قبل نهاية مدة ولايته وإن الرئيس رفسنجاني يرغب في أن يزور ديكويلار طهران قريباً لوضع اللمسات الأخيرة على الاتفاق. وقال بيكو «كان جوهر إتفاقي مع ظريف هو أن تعمل إيران مع المجموعات اللبنانية لتحرير الرهائن الغربيين مقابل أن تقدم الأمم المتحدة الفقرة ٦ من القرار ٥٩٨، أما إذا استطعنا أن نحصل على أكثر من ذلك، أي تحرير السجناء اللبنانيين في سجون إسرائيل وتقديم معلومات عن الدبلوماسيين الإيرانيين الأربعة المفقودين في بيروت وعن الجنود والطيار الإسرائيلي (رون أراد) المفقودين في لبنان، فسيكون ذلك كالقشطة التي توضع فوق الكعكة، لكن أصل اللعبة هي الفقرة السادسة. وكنا نعلم أن إيران تريد إدانة رسمية للعراق لشنه الحرب على إيران، لكننا لم نكن نعلم كم كان ذلك مهماً لإيران من الناحية السياسية». وأضاف بيكو: (قلت لظريف إننا نستطيع التعامل مع مقترحك حول الفقرة السادسة، فأجاب: ستكون زيارة ديكويلار ناجحة لو نفذت الفقرة السادسة) (ص ١٥٠ - ١٥١).

١٥ - وفي ١/٨/١٩٩١ التقى ديكويلار مندوب إيران الدائم لدى الأمم المتحدة السفير خرازي وأبلغه أنه ينوي البدء بإجراءات تنفيذ الفقرة السادسة ويريد أيضاً إغلاق ملف الرهائن بأسرع وقت (ص ١٥١).

١٦ - وفي الأيام التي تلت لقاء ديكويلار مع خرازي عمل بيكو مع جواد ظريف على وضع تفاصيل مقترحات إطلاق سراح الرهائن وتنفيذ الفقرة السادسة (ص ١٥١).

١٧ - وفي ٧/٨/١٩٩١ قام ديكويلار بإبلاغ سكوكروفت بهذه التطورات. (ص ١٥٢).

١٨ - في ١٠/٨/١٩٩١ أطلق سراح الرهينة الأمريكي السيد تريسي (ص ١٥٢).

١٩ - التقى بيكو في مقر السفارة الإيرانية في بيروت يوم ١١/٨/١٩٩١ السفير الإيراني زمانيان الذي أبلغه أنه أجرى الترتيبات للقائه مع الخاطفين وطلب منه الخروج من السفارة والتمشي في الشارع ومن هناك ستأتي سيارة لأخذه الى مكان اللقاء. وجاءت السيارة والتقطته وعصبت عيناه وأخذ الى مقر الخاطفين (ص ١٥٢ - ١٥٣). خلال حديثه مع الخاطفين الملتزمين خمن أنهما عماد مغنية ونسييه مصطفى بدر الدين. ووقتئذ كان عماد مغنية مسؤول الأمن الخاص في حزب الله، وكان قبلها الحارس الشخصي للشيخ فضل الله، ويعتقد أنه شارك في خطف طائرة (TWA) عام ١٩٨٥ وطائرة الجابرية الكويتية عام ١٩٨٨. أما نسييه مصطفى فقد كان ضمن المجموعة التي قامت بتفجيرات الكويت عام ١٩٨٣ وأفرج عنهم العراق بعد دخوله الكويت. ويذكر بيكو أن اللقاء ركز على موضوع إطلاق الأسرى اللبنانيين ولم يتفق فيه على شيء محدد (ص ١٦١). وتلت ذلك لقاءات لبيكو مع الخاطفين، ويبدو أن هدفها إعطاء الانطباع أن الأمم المتحدة تتصل بالخطافين لإطلاق سراح الرهائن وتحويل الأنظار عن الصفقة الإيرانية - الأمريكية.

٢٠ - وفي يوم ٢٠/٨/١٩٩١ وصل بيكو الى طهران للتحضير لزيارة ديكيولار. وفي يوم وصوله التقى وزير الخارجية ولايتي الذي كان شاغله الأساسي معرفة ما عملته الأمم المتحدة في شأن الدراسة التي تعدها حول المسؤولية عن الحرب العراقية - الإيرانية أو ما اصطلح عليه في الفقرة السادسة، فأجابه بيكو أن ثلاثة أساتذة أوروبيين أوكل إليهم الأمين العام دراسة المسألة. وسأل بيكو ولايتي هل ستكون زيارة ديكيولار لطهران ناجحة؟ أجاب ولايتي أنه مسرور لأن الفقرة السادسة تحت نظر الأمم المتحدة، وفهم بيكو مغزى إشارة ولايتي (ص ١٧١).

٢١ - وفي لقاء ديكيولار - رفسنجاني في طهران يوم ١١/٩/١٩٩١ بدأ رفسنجاني الحديث عن الفقرة السادسة وأهميتها، وسأل عن موعد صدور التقرير في شأنها، فأجاب ديكيولار إنه يأمل إصداره في نهاية تشرين الأول/أكتوبر.

وأجاب رفسنجاني إن تقرير الفقرة السادسة مهم جداً لإيران، وإن إيران كانت تربط نهاية أزمة الرهائن بالإفراج عن الأموال الإيرانية المجمدة في الولايات المتحدة. أما الآن فإنها أزالته هذا الربط، وتركز على الفقرة السادسة (ص ١٨١).

٢٢ - بعد لقاء ديكيولار - رفسنجاني التقى بيكو المفاوضين الإيرانيين من جديد الذين أمطروه بالأسئلة محاولين معرفة طبيعة وموعد صدور تقرير الفقرة السادسة. ويضيف بيكو (كان التقرير وسيلة الضغط الوحيدة لدينا على الإيرانيين. وبغض النظر عن مواقف الحكومات، لم أقبل أن أقترح على الأمين العام أن يطلق التقرير قبل إطلاق آخر رهينة أمريكي) (ص ١٨٤). وفعلاً أطلق جميع الرهائن الأمريكيين ثم صدر التقرير (أي رسالة الأمين العام الى مجلس الأمن بموجب الفقرة السادسة من القرار ٥٩٨).

٢٣ - ويقول بيكو (بعد إطلاق جميع الرهائن الأمريكيين استقبلنا الرئيس بوش أنا وديكيولار في البيت الأبيض وقلدنا أوسمة وكان خمسة من الرهائن الأمريكيين المحررين

حاضرين في الحفل. وكان هذا اليوم تاريخياً لسبب آخر وهو نشر رسالة الأمين العام الى مجلس الأمن حول الفقرة السادسة الخاصة بالمسؤولية عن الحرب بين العراق وإيران. ولقد تطلب الأمر منا شجاعة وإصراراً. صحيح أن هناك قليل من الشك حول مسؤولية العراق عن الحرب ولكن من الممكن أن يثار موضوع أن التقرير كان ثمرة صفقة سهلت فيها إيران عملية إطلاق الرهائن مقابل وثيقة تصف العراق بالمعتدي (ص ٢٦٧).

٢٤ - ويصف بيكو نهاية مهمته بالقول إنه بعد أن أطلق جميع الرهائن الأمريكيين و٩١ سجيناً لبنانياً عرض على سكوكروفت اقتراحاً متواضعاً يقضي بقيام شركة أوروبية تزود إيران بقطع غيار نفطية يستوجب الحصول عليها موافقة أمريكا، لكن سكوكروفت رفض المقترح. ولذا توجه في أواخر ربيع عام ١٩٩٢ الى طهران والتقى الرئيس رفسنجاني، وقال له إنه جاء ليلغه أنه نكت بوعده في أن تكون صفقة إطلاق الرهائن مقابل الفقرة السادسة مدخلاً لتحسين العلاقة الأمريكية - الإيرانية إذ لم يقبل الأمريكيان بادرة حُسن نية بسيطة لتحسين العلاقة مع طهران. وقال إن رفسنجاني غضب وطلب منه مغادرة إيران بسرعة، إذ لو سمع المتشددون بذلك فلن يسمحوا له بالمغادرة. وغادر إيران على عجل وقرر إنهاء عمله في الأمم المتحدة (ص ٤ - ٥).

ثانياً : هل كانت رسالة ديكيولار قانونية وتستجيب لمتطلبات الفقرة السادسة من القرار ٥٩٨ ؟

أجاز ميكيفيلي استخدام وسائل غير مشروعة للوصول الى هدف مشروع. اما هذه الصفقة فكانت إستخدام وسائل غير مشروعة لتحقيق هدف غير مشروع. ولأن الصفقة أعدت على عجل بين أطراف لا تحترم القانون الدولي، فقد كان مضمون رسالة ديكيولار الى مجلس الأمن متناقضاً مع الإجراءات المطلوبة بموجب الفقرة السادسة من القرار ٥٩٨ ومخالفاً لميثاق الأمم المتحدة. وأدناه الملاحظات عليها :

١ - تقول الفقرة الثانية من الرسالة (وفي أثناء المفاوضات التي جرت خلال السنوات الثلاث الماضية سنحت لي عدة فرص للتشاور مع الطرفين بشأن الفقرة السادسة. وفي حين أتاحت لي تلك المشاورات فهماً معيناً لوجهات النظر المتباينة التي يؤمن بها الجانبان، فإنها لم تصل الى مرحلة يتولد منها الشعور بإمكانية تقديم تقرير ذي مغزى الى مجلس الأمن). هذه الفقرة تفصح الطبيعة السياسية للرسالة، فخلال السنوات الثلاث التي انقضت منذ نهاية الحرب العراقية - الإيرانية لم يتولد لديه شعور بإمكانية تنفيذ الفقرة السادسة، فما الذي استجد الآن من حقائق أو وقائع في شأن موضوع الفقرة لكي يتولد لديه شعور بإمكانية تنفيذها ؟ لا شيء غير أن إيران جعلت من تنفيذ هذه الفقرة لصالحها ثمناً لإطلاق المختطفين المدنيين الأمريكيين في لبنان.

٢ - يقول ديكيولار في الفقرة الرابعة من رسالته (وبغية فهم الموضوع على أكمل وجه قررت أن أستشير على انفراد بعض الخبراء المستقلين). وهذا مخالف لما طلبته الفقرة السادسة

التي تقول (يطلب الى الأمين العام أن يستطلع بالتشاور مع إيران والعراق، مسألة تكليف هيئة محايدة التحقيق في المسؤولية عن الصراع وأن يقدم تقريراً إلى مجلس الأمن في أقرب وقت ممكن). وبموجب هذه الفقرة كان على الأمين العام أن يستشير العراق وإيران أولاً عن التوقيت المناسب لتنفيذ هذه الفقرة، ثم عليه أن يستشير الدولتين حول أسماء الخبراء ومؤهلاتهم والتثبت من حياديتهم ويأخذ موافقتهم عليهما. كما كان عليه أن يبلغ مجلس الأمن بأسماء الخبراء الذين اتفق مع العراق وإيران على تكليفهم المهمة. ثم على الخبراء أن يعملوا كفريق لا أن يستشيرهم على انفراد. ولكون موضوع المسؤولية عن الصراع مسألة حساسة تترتب عليها مواقف والتزامات تؤثر في السلم والأمن الإقليمي والدولي فكان المفروض بفريق الخبراء أن يعكف على دراسة حجج وأسناد الدولتين ويدققها ويزور عاصمتي الدولتين ويلتقي مسؤوليهما ويتحقق من الوقائع المذكورة في وثائق البلدين. مثلاً، عندما يقول العراق إن لديه شاهداً حياً على شن إيران غارات واسعة على العراق قبل ٢٢/٩/١٩٨٠ وهو الطيار الإيراني الأسير (الشكري)، فالمطلوب أن يتحقق الخبراء من ذلك ويزوروا الطيار في سجنه في العراق ويستفسروا منه عن مهمته الحربية فوق العراق

إن رسالة ديكيولار بشأن مسؤولية العراق عن الصراع هي ثمرة صفقة بين إيران والولايات المتحدة عبر الأمم المتحدة.

وتاريخ إسقاط طائرته. وبعد استكمال كل وسائل التحقق من وثائق الطرفين، يقدموا تقريرهم الى الأمين العام الذي ينقل استنتاجات الخبراء إلى مجلس الأمن لا أن يستخدم هو آراء الخبراء المزعومين للوصول الى استنتاجات لا أساس قانوني لها، علماً أن ديكيولار وجه رسالتين الى حكومتي العراق وإيران يطلب فيهما موقف الدولتين من موضوع الفقرة السادسة. إيران أجابت بتسليمه ملفاً كاملاً بينما استفسر العراق منه عن سبب الطلب وتوقيته. ولم يكلف ديكيولار نفسه إجابة العراق بل اكتفى بنقل وجهة نظر إيران فقط للخبراء المزعومين. وجدير بالذكر أن محكمة العدل الدولية عندما تنظر في قضايا أهون بكثير من موضوع المسؤولية عن الحرب تأخذ سنين من البحث والتقصي وسماع مرافعات الطرفين.

٣ - يقول في الفقرة السابعة من رسالته (وحتى لو كان هناك قبل إندلاع الصراع بعض تعد من جانب إيران على إقليم العراق، فإن هذا التعدي لم يكن يبرر العدوان العراقي على إيران الذي تبعه احتلال العراق المستمر لإراضٍ إيرانية خلال الصراع انتهاكاً لحظر استعمال القوة الذي يعتبر إحدى قواعد القانون الملزم). وهنا أيضاً تبرز جانبته للحقيقة وتعيده على صلاحيات مجلس الأمن، فهو من جانب يقر باعتهاء إيران على إقليم العراق لكنه يسمي رد العراق على هذا التعدي على أرضه عدواناً. كما إن إطلاق وصف (العدوان) ليس من اختصاصه كون مجلس الأمن هو الذي يقرر حصول عدوان من عدمه، ومهمة الأمين العام هي (تنبيه مجلس الأمن الى أية مسألة يرى أنها قد تهدد حفظ السلم والأمن الدولي - المادة ٩٩ من الميثاق). ولعل هذه السابقة الوحيدة في تاريخ الأمم المتحدة التي يعتدي فيها الأمين العام على صلاحيات مجلس الأمن بهذا الشكل الفاضح. أما إشارة الرسالة الى (إحتلال العراق المستمر للأراضي الإيرانية خلال الصراع) فهي غير صحيحة حيث انسحبت القوات العراقية من

الأراضي الإيرانية عام ١٩٨٢ وكانت مستعدة لهذا الانسحاب منذ ٢٨/٩/١٩٨٠ لو وافق الإيرانيون على القرار ٤٧٩ (١٩٨٠). وبالمقابل كانت القوات الإيرانية تواصل احتلال أراض عراقية طوال فترة الصراع. وفي سنين الصراع الأخيرة احتلت مواقع ومدناً عراقية مهمة كالفاو والشلامجة وجزيرة أم الرصاص وحقل مجنون النفطي وأجزاء كبيرة من المنطقة الجبلية في شمال العراق.

٤ - ولأن الصفقة عقدت بين طرفين يتربص أحدهما بالآخر فقد جاءت الفقرة التاسعة من رسالة ديكيولار لتأخذ من الإيرانيين ما أعطتهم إياه في الفقرات السابقة حيث جاء فيها: «ومن رأبي أنه لا طائل من وراء تنفيذ الفقرة ٦ من القرار ٥٩٨. ولمصلحة السلم وتمشياً مع تنفيذ القرار ٥٩٨ بصفته خطة سلام شاملة، يلزم الآن الماضي في عملية التسوية. وما يستوجب العناية العاجلة الآن هو الحرص على إقامة علاقات سلمية بين الطرفين وعلى إقرار السلم والأمن في المنطقة بأسرها». أي أن ديكيولار يطلب من مجلس الأمن أن لا يتخذ أي إجراء لتنفيذ الفقرة السادسة. وهنا يثار سؤال: إذا كان الأمين العام لا يرى طائلاً من تنفيذ الفقرة السادسة، فلماذا استشار الخبراء وأصدر أحكاماً سياسية في شأن مضمونها؟

ثالثاً: المسؤولية عن بدء الحرب وعن استمرارها

يقول العراق إن الحرب بدأت في الرابع من أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ بقصف جوي ومدفعي إيراني للأراضي العراقية صاحبه قيام وحدات من الجيش الإيراني بالاستيلاء على أراض عراقية في المناطق الحدودية إضافة إلى رفض إيران إعادة أراض عراقية استولت عليها على الرغم من إقرارها بعائديتها للعراق (سيف سعد وزين القوس). ويدعم العراق أدلته بشاهد حي هو الطيار الإيراني الأسير (لشكري) الذي أسقطت طائرته فوق العراق خلال تلك الغارات. ولقد وثق العراق في ٢٦٠ مذكرة رسمية للأمم المتحدة وللجامعة العربية والمنظمة المؤتمر الإسلامي مواقف وممارسات إيران العدوانية ضد العراق منذ قيام الجمهورية الإسلامية في عام ١٩٧٩ ومنها دعوتها إلى إسقاط النظام العراقي بالقوة (كون الحرب تبدأ في عقول البشر) ومنها ما نقله السيد بيكو نفسه من مذكراته عن لقاء ديكيولار الرئيس صدام حسين يوم ٨/٤/١٩٨٤ حيث ذكر الرئيس صدام حسين أنه أرسل ثلاثة وفود إلى إيران مطالباً بوقف تدخلها في شؤون العراق الداخلية إلا أن الرئيس الإيراني بني صدر قال لأحد الوفود: إذا أراد الجيش الإيراني الوصول إلى بغداد فلن يمنعه أحد (ص ٧٠).

إضافة إلى تصريحات مسؤولين إيرانيين كثيرين، على رأسهم الخميني، تدعو إلى إسقاط النظام السياسي في العراق، وأقرنت هذه التصريحات بأعمال إرهابية من خلال إرسال مجاميع مسلحة من إيران إلى العراق قامت بعمليات هدفها اغتيال أعضاء في القيادة العراقية وتفجير الأماكن العامة في المدن العراقية لإشاعة عدم الاستقرار.

أما إيران فإنها تقول إن الحرب بدأت يوم ٢٢/٩/١٩٨٠ بهجوم واسع غير مبرر شنته القوات المسلحة العراقية على الأراضي الإيرانية، وإن الأعمال العسكرية الإيرانية التي سبقت هذا الهجوم الواسع لم تكن أكثر من مناوشات حدودية.

وإذا كانت المسؤولية عن بدء الحرب قضية خلافية بين العراق وإيران، فإن مسؤولية إيران عن إستمرار الحرب هي قضية محسومة قانوناً ولا يمكن لأحد أن يجادل فيها، فبعد نشوب الحرب بعدة أيام أصدر مجلس الأمن القرار ٤٧٩ في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ دعا فيه إيران والعراق الى الوقف الفوري لاستخدام القوة وحل خلافاتهما بالوسائل السلمية طبقاً لمبادئ العدالة والقانون الدولي. ووافق العراق على القرار بعد أيام من صدوره ولم توافق عليه إيران كما لم توافق على القرارات اللاحقة الصادرة من مجلس الأمن وهي القرارات ٥١٤ في ١٢/٧/١٩٨٢ و ٥٢٢ في ٤/١٠/١٩٨٢ و ٥٥٢ في ١/٦/١٩٨٤ و ٥٨٢ في ٢٤/٢/١٩٨٦ و ٥٨٨ في ٨/١٠/١٩٨٦ و ٥٩٨ في ٢٠/٧/١٩٨٧. وهذه القرارات ملزمة للطرفين والعراق قبلها جميعاً وإيران رفضتها جميعاً لغاية ٨/٨/١٩٨٨. لذا فإن إيران مسؤولة قانوناً عن استمرار الصراع طوال هذه المدة.

وحتى لو أخذنا بالمنطق الإيراني القائل إن العراق شن الحرب على إيران في ٢٢/٩/١٩٨٠ وإن إيران كانت في حالة دفاع عن النفس، فإن المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة تنص على حق الدول في الدفاع عن نفسها إذا اعتدت قوة مسلحة عليها حين إتخاذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين. ومجلس الأمن اتخذ التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين في قراره ٤٧٩ في ٢٨/٩/١٩٨٠ وقبله العراق أي انتهى المبرر القانوني لاستخدام حق الدفاع عن النفس. لذا فإن رفض إيران تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٧٩ القاضي بوقف إطلاق النار يحولها الى دولة معتدية ويرتب للعراق عليها التزامات منها المطالبة بالتعويض عن الأضرار التي سببها العدوان الإيراني عليها من ٢٨/٩/١٩٨٠ ولغاية ٨/٨/١٩٨٨.

أما لماذا أصرت إيران على المطلب غير القانوني وغير المنطقي بتحميل العراق مسؤولية الحرب ومطالبته بالتعويض عن أضرارها قبل أن توقف إطلاق النار، فقد كشفت الوقائع أن إيران أرادت من وراء ذلك مواصلة الحرب يحدها الأمل في احتلال بغداد. ويروي السيد بيكو في مذكراته (ص ٦٢) أن الإيرانيين كانوا يرفضون قرارات مجلس الأمن بوقف إطلاق النار ويتشبثون بمقولة زرادشت (العدالة أهم من السلام) ويقولون إن الحرب تنتهي عندما يحدد المعتدي ويدان ويدفع التعويضات.

ومن جانب آخر فقد كان العراق مقتنعاً بمسؤولية إيران عن نشوب الحرب وعن استمرارها إلا أنه لم يجعل ذلك شرطاً لوقفها، بل اقترح تشكيل هيئة قانونية دولية محايدة تقوم بعد وقف إطلاق النار بدراسة دفعات الطرفين وتقرير المسؤولية في ضوء ذلك. وفعلاً توصل مجلس الأمن الى صياغة مناسبة تضمنها قراره ٥٩٨ المؤرخ في ٢٠/٧/١٩٨٧ (الفقرة السادسة) التي تطلب من الأمين العام (أن يستطلع، بالتشاور مع إيران والعراق، مسألة تكليف هيئة محايدة التحقيق في المسؤولية عن الصراع وأن يقدم تقريراً إلى مجلس الأمن في أقرب وقت ممكن تنفيذاً لذلك الطلب).

وعندما تبددت أوهام إيران في تحقيق نصر عسكري حاسم على العراق وأصبحت على شفا الانهيار العسكري الكامل أرسلت مندوبها الدائم لدى الأمم المتحدة السفير محلاتي

ليلتقي يوم ١٨/٧/١٩٨٨ الأمين العام للأمم المتحدة وبيلغه رسالة عاجلة من السيد خامنئي رئيس جمهورية إيران وقتئذ بالموافقة على القرار ٥٩٨ ويطلب منه إعلان الوقف الفوري لإطلاق النار (متناسيا حكمة زرادشت). وأجاب الأمين العام للأمم المتحدة أن عليه التشاور مع العراق لتحديد موعد وقف إطلاق النار. وبعد عدة أيام شعر حكام إيران أن تأخر وقف إطلاق النار أياماً إضافية أخرى قد يعصف بوجودهم، فأرسلوا مندوبهم الدائم السفير محلاتي لمقابلة الأمين العام للأمم المتحدة واستعجاله إعلان وقف إطلاق النار ويحذره بالقول «اعتباراً من اليوم فإن دم كل مدني إيراني يسقط هو في ذمة الأمم المتحدة» (ص ٨٣). وهذا إقرار إيراني بأن الطرف الذي يرفض أو حتى يؤجل وقف إطلاق النار بضعة أيام يتحمل مسؤولية الدماء التي تراق خلالها، فكيف بإيران وهي التي رفضت وقف إطلاق النار ٢٨٧٠ يوماً؟

وبعد قبول إيران وقف إطلاق النار بدأت قوات البلدين الإنسحاب من أراضي البلد الآخر وبدأت الأمم المتحدة الاشراف على تنفيذ بنود القرار بهدف الوصول الى تسوية شاملة وعادلة ومشرفة مقبولة من الطرفين.

يمكن للمنظمات القانونية العربية أن توجه رسائل إلى الأمم المتحدة تطالب فيها بفتح تحقيق حول رسالة ديكويلار.

وخلال الفترة من ٨/٨/١٩٨٨ ولغاية ٢/٨/١٩٩٠ لم تبذل إيران جهوداً جدية لحث الأمين العام على تنفيذ الفقرة السادسة من القرار ٥٩٨ (١٩٨٧) الخاصة بالمسؤولية عن الصراع

لأنها تعلم أن لدى العراق من الأدلة والقرائن ما يجعل من المستحيل على أية جهة محايدة أن تحمله مسؤولية بدء الصراع ناهيك بمسؤولية استمرار الصراع ثماني سنوات الذي تتحمل إيران مسؤوليته بموجب القانون الدولي. ومما يؤكد ذلك أنها لم تجعل تنفيذ الفقرة السادسة لصالحها شرطاً لإطلاق الرهائن الأمريكيين في لبنان إلا بعد أن وجدت رغبة أمريكية لا حدود لها للتنكيل بالعراق، فركبت الموجة، بخاصة أن هيمنة أمريكا على الأمم المتحدة كانت مطلقة بعد انهيار المعسكر الاشتراكي وظهور نظام القطب الدولي الواحد.

خلاصة

١ - إن رسالة الأمين العام بشأن مسؤولية العراق عن الصراع هي ثمرة صفقة لا قانونية ولا أخلاقية بين إيران والولايات المتحدة عبر الأمم المتحدة ولا قيمة قانونية لها. بل إنها تدين إيران التي ما كانت تلجأ لهذا الأسلوب غير الشرعي لو كانت مقتنعة بعدالة موقفها. كما إن هذه الصفقة تثير الشكوك بجميع مواقف وبيانات إيران حول الحرب بل وبمواقفها الدولية عموماً. إن الذي لا يتورع عن استخدام وسائل غير مشروعة كخطف المدنيين لتحقيق امتيازات سياسية على حساب دولة جارة لا علاقة لها بموضوع الخطف، غير جدير بأن يعامل كطرف دولي يحترم مسؤولياته بموجب القانون الدولي. ناهيك بتناقض هذا السلوك مع ادعاءاتها أنها دولة إسلامية تعتمد القرآن وسنة الرسول (ﷺ) وأهل بيته الأطهار دستوراً ومنهجاً.

٢ - الوقائع القانونية تحمّل إيران مسؤولية شن الحرب كونها الطرف الذي بدأ الأعمال

العدائية. وإيران مسؤولة بشكل لا يقبل الجدل عن استمرار الحرب. لذا نقترح على القوى الوطنية العراقية أن تعلن لشعب العراق وللعالم أجمع أنها ستبدأ حملة مطالبة إيران بالتعويضات عن عدوانها على العراق لثمان سنوات لتعرف إيران أن للعراق ديناً بذمتها لا يسقط بالتقادم، وأن إيران قد تستطيع أن تخدع بعض الناس كل الوقت أو تخدع كل الناس بعض الوقت ولكنها لا تستطيع أن تخدع كل الناس كل الوقت. كما نقترح أن توجه المنظمات القانونية العربية رسائل الى الأمم المتحدة تطالب فيها فتح تحقيق حول رسالة ديكويلار كونها انتهاكاً فاضحاً لمسؤولياته وصلاحياته بموجب ميثاق الأمم المتحدة، بل هي وصمة عار في جبين الأمم المتحدة، كما تطالب بأن تتخذ الأمم المتحدة من الإجراءات ما يمنع استخدامها حتماً لصفقات لا قانونية ولا أخلاقية في المستقبل.

٣ - نقترح قيام مراكز البحوث العربية بترجمة كتاب بيكو أو فصول منه، ونشر الحقائق الواردة فيه، علماً أن إيران بذلت جهوداً كبيرة لثني بيكو عن إصدار الكتاب، وتدخل جواد ظريف في مراجعة المسودة وحذف منها إشارات كثيرة. وبعد صدور الكتاب حاولت إيران رشوة بيكو من جديد بأن اقترحت على كوفي أنان، تعيينه ممثلاً شخصياً له لـ «سنة الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات» (وهو مشروع تبناه الرئيس خاتمي) وكان لها ما أرادت. كما نقترح أن تستضيف مراكز البحوث العربية السيد بيكو (وهو حالياً رئيس شركة استشارات نفطية في نيويورك ورئيس منظمة الاستشارات غير الحكومية للسلام في جنيف) لمزيد من التوثيق لهذه الصفقة غير الشرعية. ولا شك في أن لدى بيكو الكثير مما لم يقله في كتابه. وجدير بالذكر أن مذكرات بيكو تضمنت أموراً عديدة أخرى تستحق التوثيق ومنها:

أ - خلال لقائه وديكويلار، رفسنجاني (وقتئذ رئيس البرلمان الإيراني) في آذار/مارس ١٩٨٥ بحضور وزير الخارجية ولايتي قال رفسنجاني (منشأنا لإنتاج الأسلحة الكيماوية أكثر تطوراً من منشآت العراق لكننا لا نريد استخدام هذه الأسلحة) (ص ٦٧).

ب - تحدث عمّا أسماها حسابات القيادة العراقية الخاطئة في الوثوق بإيران وإرسال أسطول طائراتها أمانة لدى إيران خوفاً عليها من التدمير على يد قوات التحالف، إلا أن الإيرانيين استولوا على الطائرات وصبغوها بألوان خطوطهم الجوية، بل وأمعنوا في إيذاء العراق بأن قدموا لقوات التحالف كل ما يستطيعون من معلومات إستخبارية (ص ١٢٦).

ج - تحدث عن مراوغة وخداع المفاوض الإيراني بقوله «عندما تبدأ التفاوض مع الإيرانيين يعطونك انطباعاً بأنهم عقلانيون ومربون ومتجاوبون وعلى استعداد لتغيير موقفهم، لكن سرعان ما تكتشف أن هذه المرونة اللفظية هي قناع يخفي الحقيقة، فهم مترددون في قبول تغيير الموقف بل وأحياناً يرغبون في نقض ما اتفقوا عليه» (ص ٧١).

ختاماً... عسى أن يقود كشف هذه الحقائق، وغيرها كثير، جمهورية إيران الإسلامية الى فتح صفحة جديدة مع جيرانها العرب، أساسها حسن الجوار والمصالح المشتركة والتعاون وأخوة الدين وقيم الدين الإسلامي الحنيف ونبذ أوهام الهيمنة والتأمر التي لم ولن تجلب لشعوب إيران والمنطقة إلا المزيد من الكوارث. والله من وراء القصد □